تأثير الفساد على البطالة في العراق للمدة (2003-2020)

م. اسراء سعد فهد
كلية العلوم السياحية
الجامعة المستنصرية
esraa.aljboury@gmail.com

م.م. عبدالله حيدر جواد
كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة
الجامعة المستنصرية
Abdullah.h.j@uomustansiriyah.edu.iq

م. د. عمار نعيم زغير
كلية الرشيد الجامعة
dr.ammarnaim@alrasheedcol.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2021.S.36

تأريخ استلام البحث 2021/5/16 **تأريخ قبول النشر 2021/7/26**

المستخلص

يهدف البحث إلى قياس وتحليل العلاقة بين الفساد والبطالة في العراق للمدة (2003-2020) باستعمال نموذج NARDL، فضلاً عن معرفة مدى تأثير حصول صدمة في الفساد على استجابة البطالة في العراق. وتوصل البحث إلى وجود علاقة توازنيه طردية غير خطية طويلة الأجل بين الفساد والبطالة في العراق، فعند زيادة مؤشر مدركات الفساد (انخفاض معدلات الفساد) بنسبة (1%) فسيؤدي ذلك لانخفاض البطالة بنسبة (0.39%)، وإن انخفاض مؤشر مدركات الفساد (زيادة معدلات الفساد) بنسبة (1%) فسيؤدي لزيادة البطالة بنسبة (0.42%)، وإن حصول صدمة في مؤشر مدركات الفساد ستؤدي إلى ارتفاع البطالة بنسبة (2.1%) بعد فصل واحد من الصدمة (ثلاثة شهور) إلا أنها سرعان ما تنخفض في الفصل الثاني بنسبة (6.8%)، ولكنها في الفصل الثالث ستزداد البطالة لتصل ذروتها بنسبة (6.1%)، وتستمر البطالة في التقلب صعوداً وهبوطاً حتى تعود إلى حالة التوازن بعد أربعة عشرة فصلاً (ثلاث سنوات ونصف).

المصطلحات الرئيسة للبحث: مؤشر مدركات الفساد، البطالة، NARDL، العراق.

مجلة اقتصاديات الأعمال
العدد (خاص- ج2) أيلول / 2021
الصفحات: 169-184

The impact of Corruption on Unemployment in Iraq for the period (2003-2020)

Abstract

The research aims to measure and analyze the relationship between Corruption and Unemployment in Iraq for the period (2003-2020) using the NARDL model, as well as to know the extent of the impact of a shock in corruption on the unemployment response in Iraq. The research found that there is a long-term, non-linear direct balance relationship between corruption and unemployment in Iraq. When the corruption perceptions index increases (corruption rates decrease) by (1%) this will lead to a decrease in unemployment by (0.39%), and a decrease in the corruption perceptions index (increase rates Corruption (by 1%) will lead to an increase in unemployment by (0.42%), and a shock in the corruption perceptions index will lead to an increase in unemployment by (2.1%) after one chapter of the shock (three months), but it quickly decreases in the second quarter by a percentage (6.8%), but in the third quarter unemployment will increase to reach its peak rate (6.1%), and unemployment will continue to fluctuate up and down until it returns to a state of equilibrium after fourteen seasons (three and a half years).

Keywords: Corruption Perceptions Index, Unemployment, NARDL, Iraq.

المقدمة:

يعد الفساد ظاهرةً متجددةً في كل زمانٍ ومكانٍ، فهي قديمةٌ في فحواها وحديثةٌ في أساليبها، إذ تظهر في الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء، وفي جميع الأنظمة السياسية. فتتعدد أساليب الفساد بتنوع بيئته إذ يتخذ أشكالاً مختلفةً منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والدولية، ورغم إن الفساد ليس بالقضية الجديدة، فله تداعيات وانعكاسات اقتصادية على المجتمع الذي تستشري فيه؛ إذ يؤدي لتقويض عملية التنمية الاقتصادية وعرقلتها، ومهما تعددت مكونات الفساد وأسبابه فإن نتائجه تصب في وعاءٍ واحد ألا وهو الهدر الاقتصادي للموارد المادية والمالية للمجتمع، وإن لهذا الهدر آثاراً مباشرةً وغيرَ مباشرة، فالآثار المباشرة تتمثل بالهدرِ وغير المباشر تتمثل بالخسائر الاقتصادية المحتملة (تكلفة الفرصة البديلة) التي كان من الممكن الحصول عليها عن طريق استغلال المبالغ التي تم هَدرها، فالمبالغ المهدورة بسبب الفساد لو تم استثمارها فستؤدي إلى انفاق استهلاكي متتابع يؤدي بدوره إلى خلق دخول متراكمة تصل إلى ما يزيد عن أربعة اضعاف حجم المبالغ المستثمرة وذلك بتأثير المضاعف، وتؤدي إلى خلق دخول أكثر وزيادةٍ في الناتجِ إذا ما تم الأخذ بنظر الاعتبار تحفيز الانفاق الاستهلاكي لمواجهة الطلب الاستهلاكي، وبالتالي يتزايد الاستثمار مما يخلق المزيد من الدخول والناتج ويرفع معدلات النمو الاقتصادي، إذ أن معدلات النمو الاقتصادي تعد انعكاساً لمقدار الإنتاج المتدفق (التدفقات العينية) من القطاعات الاقتصادية التي تأخذ بدورها مساراً تصاعدياً إذا ما توفرت لها الموارد المالية الكافية لاستغلال الموارد المادية استغلالاً من شأنه ان يزيد تلك التدفقات.

أولاً: منهجية البحث:

1. مشكلة البحث:

تقوم مشكلة البحث على التساؤل الآتي:

- هل يؤثر الفساد على البطالة في العراق؟

2. فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

- وجود علاقة توازنيه طردية غير خطية طويلة الأجل بين الفساد والبطالة في العراق.

3. أهداف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق ما يأتي:

1. تحليل العلاقة بين الفساد والبطالة.
2. تقدير العلاقة بين الفساد والبطالة في العراق.
3. معرفة مدى تأثير حصول صدمة في الفساد على استجابة البطالة في العراق.

4. أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في تناوله لظاهرةٍ خطيرةٍ استشرت في المجتمع العراقي وهي ظاهرة الفساد، التي لها تأثير كبير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فضلاً عن بيان أثر هذه الظاهرة على البطالة في العراق.

5. الأساليب الإحصائية:

تم اللجوء إلى استعمال الأساليب الإحصائية المتقدمة والمتمثلة بنموذج الانحدار الذاتي للتوزيعات المتباطئة غير الخطي (NARDL)؛ باعتماد البرنامج الاحصائي (Eviews12).

ثانياً: الدراسات السابقة:

1. دراسة Nicholas Apergis, Oguzhan C. Dincer & James E. Payne (2010):

The relationship between corruption and income inequality in US states: evidence from a panel cointegration and error correction model

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين الفساد وعدم المساواة في الدخل باستخدام البيانات اللوحة لجميع الولايات الأمريكية الخمسين للمدة (1980-2004) وباستعمال اختبار التكامل المشترك لـ(Pedroni) ونموذج تصحيح الخطأ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الفساد ومعدل البطالة على المدى الطويل وذات دلالة إحصائية على عدم المساواة في الدخل بينما يوجد تأثير سلبي على الدخل الشخصي للفرد والتعليم. كما وأشارت نتائج السببية لوجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين الفساد وعدم المساواة في الدخل.

2. دراسة فيصل أكرم نصوري ومصطفى حميد كزار (2014):

ظاهرة الفساد وتداعياتها على تفاقم مشكلة البطالة في العراق بعد عام 2003

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أسباب انتشار الفساد في العراق ومدى تأثيره في الاقتصاد العراقي، فضلاً عن اقتراح وسائل كفيلة بمكافحة هذه الظاهرة، وذلك باستعمال المنهج الاستقرائي للمدة (2003-2013)، وتوصلت الدراسة إلى أن الفساد يوثر سلباً في الانفاق الحكومي وخاصاً الانفاق الاستثماري، فضلاً عن إن الفساد يساهم في زيادة الفقر والبطالة وعدم العدالة في توزيع الدخل والثروة.

3. دراسة Nicholas Charron (2016):

Do corruption measures have a perception problem? Assessing the relationship between experiences and perceptions of corruption among citizens and experts

هدفت الدراسة لمعرفة مدى تأثير مقاييس مدركات الفساد على المستويات الفعلية لفساد القطاع العام، وقد خضعت مقاييس مدركات الفساد في الدول للكثير من التدقيق النظري والتجريبي في السنوات الأخيرة، مع تداعيات خطيرة على صحة وموثوقية البيانات في هذا المجال الفرعي المتنامي باستمرار. وذلك باستخدام بيانات المسح الجديدة التي جمعها المؤلف بناءً على (85000) مستجيب أوروبي في (24) دولة، وقد تم تحليلها ومعالجة العديد من الانتقادات المعاصرة للبيانات، وقد تم مقارنة تصورات المواطنين الذين لديهم خبرة بالفساد الشخصي وبدونها على المستويين الوطني ودون الوطني في أوروبا، فضلاً عن ذلك فقد تم فحص العوامل الخارجية والتي قد تؤدي لتحيز مدى إدراك المواطنين للفساد بالنسبة إلى مقدار الفساد الفعلي الموجود في الدول والمناطق المختلفة، وأخيراً تم مقارنة مؤشرات تصور الخبراء وتصورات المواطنين وخبراتهم، وقد توصلت الدراسة الى أن تقييمات الخبراء الخارجيين للفساد لا تتوافق كثيراً مع خبرات وآراء المواطنين الفعليين، وأن عدم التطابق يدل على التشاؤم تجاه مقاييس الإدراك الحالية، كما وأن تدابير الفساد

الحالية لها نصيبها من المشاكل وإن المخاوف المتعلقة بصحة التصورات وتحيزها ربما تكون مبالغاً فيها.

4. دراسة Bechir Naier Bouzid (2016):

Dynamic relationship between corruption and youth unemployment: empirical evidences from a system GMM approach

تناولت هذه الدراسة العلاقة السببية بين الفساد وبطالة الشباب من منظورين مختلفين، إذ هدفت لمعرفة كيفية مساهمة ممارسات الفساد داخل المؤسسات الحكومية التي تشجع دفع الرشاوى للوصول إلى فرص العمل في تقليل كفاءة تخصيصات الموارد (القوى العاملة)، فضلاً عن كيفية تحويل الموارد من القطاعات الاقتصادية الأكثر إنتاجية إلى تلك (عادة القطاعات الاقتصادية الأقل كفاءة)، إذ يتمتع المسؤولون الذين لديهم دوافع ذاتية بسلطة تقديرية أكبر في اختيار المرشحين الأقل تأهيلاً للوظيفة، كما وتهدف الدراسة لإظهار سبب عدم التوافق الناتج بين العرض والطلب في سوق العمل إلى الحفاظ على أسبابه الكامنة (أي الرشاوى) من خلال إعطاء المزيد من الحوافز للوكلاء الجدد والفاعلين الاقتصاديين لتبني هذه الممارسات. وذلك باستخدام منهجية GMM، وقد وجدت الدراسة أن بعد التحكم في عوامل الاقتصاد الكلي والمؤسسية المختلفة، يميل تطور ممارسات الفساد إلى زيادة معدل البطالة بين الشباب والباحثين عن العمل من المتعلمين والذين يساهمون بدورهم في الحفاظ على تلك الممارسات غير القانونية من خلال إجبار هؤلاء على رشوة المسؤولين الحكوميين لتأمين وظائف لهم.

5. دراسة مصطفى محمود مصطفى إبراهيم (2017):

إشكالية البطالة والفساد القيمي بالمجتمع المصري قيمة التعليم نموذجاً

هدفت الدراسة للتعرف على مدى تأثير نوع التعليم في تواجد مشكلة البطالة، والى أي مدى أثر الفساد في تغير قيمة التعليم، فضلاً عن كيف يمكن مواجهة سلبيات منظومة التعليم في المجتمع المصري، وتوصلت الدراسة إلى أن مشكلة البطالة مشكلة مركبة ترجع أسبابها للعوامل النفسية والديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فضلاً عن أن للبطالة تداعيات وتأثيرات على قيمة التعليم التي تعد بمثابة العمود الفقري لمنظومة القيم المجتمعية فصلاحها يؤدي إلى صلاح باقي المنظومة.

6. دراسة Iddisah Sulemana & Daniel Kpienbaareh (2018):

An empirical examination of the relationship between income inequality and corruption in Africa

بحث هذه الدراسة في العلاقة بين الفساد وعدم المساواة في الدخل في افريقيا، إذ أن المتغير التابع عدم المساواة في الدخل والفساد كمتغير مستقل، باستخدام بيانات لوحة غير متوازنة لـ(48) دولة للمدة (1996-2016)، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المستويات الأعلى من عدم المساواة في الدخل ترتبط إلى حدٍ ما بانخفاض مستويات الفساد وتشير إلى علاقة متغيرة بين عدم المساواة في الدخل والفساد بين البلدان على مسارات الدخل المختلفة، فضلاً عن وجود علاقة سببية عكسية بين عدم المساواة في الدخل والفساد.

ثالثاً: الإطار النظري للفساد والبطالة:

1. مفهوم الفساد:

تعرف "منظمة الشفافية الدولية Transparency International Organization" الفساد بأنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام من أجل تحقيق مصلحة ما سواء كانت لنفسه أو جماعته (Transparency International Organization,2002:6).

وقد عرفت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 الفساد بأنه الحالات التي تترجم فيها الممارسات الفعلية على أرض الواقع من الرشوة بجميع أشكالها، والاختلاس بجميع أنواعه، فضلاً عن إساءة استغلال الوظيفة، وتبييض الأموال، وكذلك الثراء غير المشروع وغيرها من أوجه الفساد الأخرى (عبد اللطيف، 2004: 95).

كما وعرف باحثون الفساد بأنه ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة بهدف تحقيق المصالح الشخصية له على حساب هدر الموارد الاقتصادية للدولة، وزيادة الأعباء على الموازنة العامة، فضلاً عن خفض كفاءة الأداء الاقتصادي وسوء توزيع الموارد؛ الأمر الذي ينعكس سلباً على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (عليمات، 2015: 86).

2. البطالة:

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) البطالة بأنها جميع الأشخاص فوق سن (15 سنة) لا يعملون عملاً مأجوراً أو عملاً حراً خلال مدة زمنية معينة، وتقاس البطالة من خلال معدلاتها والتي تمثل عدد الأشخاص العاطلين عن العمل كنسبة مئوية من إجمالي القوى العاملة (العاملون والعاطلون عن العمل) (OECD.org).

يعتقد بعض النقاد أن الأساليب الحالية لقياس البطالة غير دقيقة من حيث تأثير البطالة على الأفراد لأن هذه الأساليب لا تأخذ في الاعتبار إن (1.5%) من السكان العاملين المتاحين هم مسجونون في سجون الولايات المتحدة (الذين قد يعملون أو لا يعملون أثناء وجودهم)؛ أولئك الذين فقدوا وظائفهم وأصبحوا محبطين بمرور الوقت من البحث بنشاط عن عمل؛ أولئك الذين يعملون لحسابهم الخاص أو يرغبون في العمل لحسابهم الخاص، مثل التجار أو مقاولي البناء؛ أولئك الذين تقاعدوا قبل سن التقاعد الرسمي ولكنهم ما زالوا يرغبون في العمل (المتقاعدون المبكرون غير الطوعيين)؛ أولئك الذين يتلقون معاشات إعاقة والذين لا يتمتعون بصحة جيدة ولكنهم ما زالوا يرغبون في العمل في مهن مناسبة لظروفهم الطبية؛ أو أولئك الذين يعملون مقابل أجر أقل من ساعة واحدة في الأسبوع لكنهم يرغبون في العمل بدوام كامل (Lawrence,*et.al.*,1999).

على الصعيد الدولي، قد تبدو معدلات البطالة في بعض الدول أقل حدةً من سواها بسبب عدد الأفراد العاملين لحسابهم الخاص في القطاع الزراعي، إذ غالباً ما يُعد صغار المزارعين المستقلين يعملون لحسابهم الخاص وبالتالي لا يمكن أن يكونوا عاطلين عن العمل. ويمكن أن يؤثر ذلك على الاقتصادات غير الصناعية، كما في الولايات المتحدة وأوروبا في أوائل القرن التاسع عشر، إذ بلغت نسبة البطالة الإجمالية حوالي (3%) لأن العديد من الأفراد كانوا يعملون لحسابهم الخاص ومزارعين مستقلين؛ ومع ذلك، كانت البطالة غير الزراعية عالية تصل إلى (80%). ونتيجة لتحول العديد من الاقتصادات للتصنيع فقد شهدت أعداداً متزايدة من العمالة غير الزراعية، على سبيل

المثال: فقد زادت العمالة غير الزراعية في الولايات المتحدة من (20%) في عام 1800 إلى (50%) في عام 1850 و(97%) في عام 2000 (Lebergott,1964:164-190).

قد تكون مقاييس التشغيل والبطالة مرتفعة للغاية في بعض الدول، إذ يمكن أن يؤدي توافر إعانات البطالة إلى تضخيم الإحصاءات من خلال إعطاء الحافز على التسجيل كعاطل عن العمل، إذ يختار الأشخاص الذين لا يبحثون عن عمل إعلان أنفسهم عاطلين عن العمل للحصول على المزايا؛ وقد يحاول الأشخاص الذين لديهم وظائف مدفوعة الأجر وغير مصرح فيها بالحصول على إعانات البطالة فضلاً عن الأموال التي يكسبونها من عملهم الخاص (Baker, 2007).

3. تأثير الفساد على البطالة:

تعد البطالة إحدى أهم المشكلات التي لا تزال تؤرق جميع حكومات العالم المتقدمة منها والنامية، ويساهم الفساد في تفاقم هذه المشكلة لجميع دول العالم على حدٍ سواء؛ إذ تمتد هذه الظاهرة في التأثير على نوعية وكمية الاستثمارات سواء كانت المحلية أم الأجنبية، ويتضح ذلك جلياً من خلال ارتفاع كلفة انتاج السلع والخدمات، فالمبالغ المدفوعة بشكلٍ غير قانوني للموظفين الحكوميين تمثل كلفةً إضافية للمستثمر تزيد من إجمالي التكاليف، الأمر الذي يعرضه لخسائر على المدى الطويل مما يؤدي لخلق بطالة وعدم توليد وظائف جديدة في الاقتصاد (كاظم، 2011: 11)، فالعلاقة بين الفساد والبطالة متداخلة إذ يعرقل الفساد إقامة المشاريع والتي تستوعب البطالة، ويعمل الفساد على توجيه الاستثمار نحو المشاريع غير الإنتاجية او ذات الإنتاجية المنخفضة التي في العادة لا تخلق تشابك قطاعي وبهذا يصبح الاقتصاد مولداً للبطالة مما يؤدي لعدم قدرة الحكومة على وضع آليات لمعالجة البطالة (مشعل، 2007: 7-8).

وللفساد مجموعة من الاضرار وهي كالآتي: (الزبيدي، 2006: 28-31؛ الطالباني، 2010: 38)

أ. تبني سياسات خاطئة لا تعالج قضايا المجتمع الهامة والكبيرة كقضية العاطلين عن العمل.

ب.وضع الأشخاص غير الأكفاء في المناصب العليا للحكومة دون الأخذ بنظر الاعتبار معايير الكفاءة النزاهة للأشخاص.

ت.عدم وجود رؤية لتوزيع العاملين في القطاع العام، فيلاحظ تضخم أعدادهم في بعضها دون الحاجة لخدماتهم، وقلتهم في بعضها الآخر على الرغم من وجود حاجة لهم بأعداد أكبر.

ث.ضعف قوانين حقوق الانسان وخاصةً قوانين تشغيل الاطفال بالقطاع الخاص مما ينعكس على تشغيلهم بدون رادع مما يؤدي لانخفاض تشغيل الأيدي العاملة من فئة السكان النشيطين اقتصادياً.

ج.تحويل الادخارات نحو الانشطة غير الاستثمارية مثل شراء العقارات والأراضي؛ مما يؤدي لزيادة حالة الركود الاقتصادي.

ح.هروب رؤوس الأموال للخارج بسبب القيود والصعوبات الموجودة في الاقتصادات الموبوءة بالفساد، إذ تمتاز الدول الأكثر فساداً بتبدد ثرواتها الداخلية وطاردة للاستثمار في الوقت نفسه؛ بسبب زيادة حدوث أعمال الرشوة مما يؤدي لهروب الاستثمار إلى أماكن أكثر شفافية ونزاهة.

خ. هدر الموارد المالية من قبل الحكومات الفاسدة نتيجة لارتفاع التكاليف المدفوعة على الصفقات والمشاريع الاقتصادية بفعل الرشوة والفساد.

د. يخفض الفساد تشغيل الأيدي العاملة في القطاع الخاص لافتقاد مؤسساتها فرصة النمو والتوسع، مما يفرض على هذه المؤسسات التحول لمؤسسات تعمل ضمن القطاع غير رسمي، الأمر الذي يخلق أمامها عوائقاً للدخولِ إلى السوق، فضلاً عن زيادة تكاليف إجراء الأعمال.

رابعاً: قياس وتحليل العلاقة بين الفساد والبطالة في العراق للمدة (2003-2020):

1. توصيف النموذج:

يتم تقدير نموذج NARDL من خلال تجزئة متغير مؤشر مدركات الفساد (CPI) إلى موجب وسالب وكالآتي:

$$CPI_t = CPI_0 + CPI^+ + CPI^-$$

إذ إن:

$$CPI^+ = \sum_{j=1}^{t} \Delta CPI^+ = \sum_{j=1}^{t} \max(\Delta CPI_j, 0)$$
$$CPI^- = \sum_{j=1}^{t} \Delta CPI^- = \sum_{j=1}^{t} \min(\Delta CPI_j, 0)$$

واستناداً إلى هذا الافتراض يتكون لدينا نموذج NARDL(p,q) وكالآتي:

$$U_t = \sum_{j=1}^{p} \phi_j U_{t-j} + \sum_{j=0}^{q} (\theta_{j=0}^{+} CPI_{t-j}^{+} + \theta_j^{-} CPI_{t-j}^{-}) + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots(1)$$

إذ إن:

U_t: البطالة.

CPI_t^+: ارتفاع مؤشر مدركات الفساد.

CPI_t^-: انخفاض مؤشر مدركات الفساد.

تمثل معادلة (1) في أعلاه صيغة الأجل القصير لتوصيف نموذج NARDL التي ينبغي أن تكون معلماتها مستقرة وألا تعاني من مشاكل الارتباط التسلسلي وعدم ثبات التباين، فضلاً عن عدم التوزيع الطبيعي.

$$\Delta U_t = \rho \xi_{t-1} + \sum_{j=1}^{\rho-1} U_j \Delta U_{t-j} + \sum_{j=0}^{q-1} (\varphi_j^{+} \Delta CPI_{t-j}^{+} + \varphi_j^{-} \Delta CPI_{t-j}^{-}) \quad \ldots\ldots(2)$$

إذ إن:

ξ_{t-1} : حد تصحيح الخطأ.

ρ : سرعة تصحيح الخطأ.

إن حد تصحيح الخطأ ينبغي أن يكون سالباً ومعنوياً، فضلاً عن إن سرعة تصحيح الخطأ ينبغي أن تكون بين (-1) و(0).

$$\Delta U_t = \rho U_{t-1} + \theta^{+} CPI_{t-1}^{+} + \theta^{-} CPI_{t-1}^{-} + \sum_{i=1}^{p-1} U_i \Delta U_{t-i} + \sum_{i=0}^{q-1} \pi_i \Delta CPI_{t-i} \quad \ldots\ldots(3)$$

تمثل معادلة (3) في أعلاه صيغة الأجل الطويل لنموذج NARDL.

2. البيانات:

جرى استعمال بيانات معدلات البطالة في العراق (U)، ومؤشر مدركات الفساد كمؤشر للفساد (CPI)، وقد تم تحويل البيانات السنوية إلى بيانات فصلية[1] (ربع سنوية) للمدة

(1) تم تحويل البيانات من سنوية إلى فصلية (ربع سنوية) نظراً لقلة عدد المشاهدات والبالغة عددها (18) مشاهدة التي لا يمكن معها استعمال اختبارات جذر الوحدة، فضلاً عن إن نموذج NARDL يأخذ عدد من التباطؤات الزمنية والتي تقلل من درجات الحرية مما يجعل نتائج النموذج متحيزة.

(2020.Q4-2003.Q1) باستعمال طريقة (Litterman) وباللوغاريتم الطبيعي وبهذا يكون عدد المشاهدات (72) مشاهدة، وتظهر البيانات وفقاً للشكل البياني (1) الآتي:

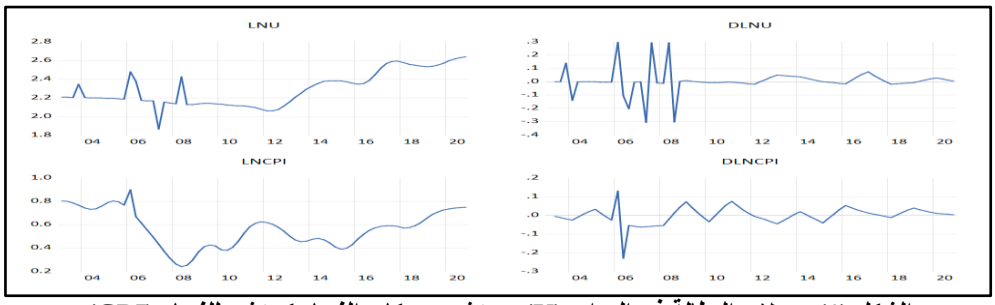

الشكل (1) معدلات البطالة في العراق (U) ومؤشر مدركات الفساد كمؤشر للفساد (CPI) للمدة (2020.Q4-2003.Q1)

3. الإحصاءات الوصفية واختبارات جذور الوحدة لنموذج (NARDL):

يتضح من الجدول (1) في الجزء (A) الإحصاءات الوصفية للبطالة والفساد (مؤشر مدركات الفساد)، وتُظهر إحصائية اختبار (Jarque-Bera) للمتغيرين والبالغة (4.25، 2.13)، إذ أن توزيع السلسلتين الزمنيتين للبطالة والفساد (مؤشر مدركات الفساد) طبيعي، وتؤكد ذلك قيمة (P-Value) والبالغة (0.34,0.12) فهي أكبر من (5%) مما يعني قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل.

الجدول (1) الإحصاءات الوصفية واختبارات جذور الوحدة للفساد الاقتصادي (CPI) والتنمية الاقتصادية (ED) للمدة (2018.Q4-2003.Q1)

A. Descriptive statistics		
	LnU	**LnCPI**
Mean	2.292690	0.563253
Median	2.204687	0.573408
Maximum	2.637100	0.898087
Minimum	1.862253	0.239992
Std. Dev.	0.185647	0.156955
Skewness	0.349487	-0.022557
Kurtosis	2.036363	2.158408
Jarque-Bera	4.251482	2.130939
Probability	0.119344	0.344566
Sum	165.0737	40.55420
Sum Sq. Dev.	2.446993	1.749065
Observations	72	72

B. Unit root tests:								
	(Level) *				**1st difference**			
Variables / Tests	**LnU**		**LnCPI**		**LnU**		**LnCPI**	
	T-Statistic	**Prob**	**T-Statistic**	**Prob**	**T-Statistic**	**Prob**	**T-Statistic**	**Prob**
ADF	-0.887	0.7869	-2.308	0.1723	-5.4942	0.0000	-3.635	0.0074
PP	-1.172	0.6822	-1.881	0.3394	-12.060	0.0001	-6.469	0.0000

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى البرنامج الإحصائي (Eviews12).

الملحوظات: *يتضمن النموذج عند المستوى حد التقاطع (Intercept)، وكذلك عند الفرق الأول.

كما ويتضح من الجزء (B) في الجدول (1) إن السلسلتين الزمنيتين للبطالة والفساد (مؤشر مدركات الفساد) ساكنتان (Stationarity) عند الفرق الاول [I(1)]، إذ إن قيمة إحصائية (T) ولكلا الاختبارين (ADF,PP) أكبر من الجدولية، فضلاً عن كون قيمة (P-Value) أقل من (5%) مما يعني رفض فرض العدم بأن السلسلتين الزمنيتين غير ساكنتين وقبول الفرض البديل بسكون السلسلتين الزمنيتين.

4. تقدير نموذج (NARDL):

يلحظ من الجدول (2) المشار إليه في أدناه نتائج تقدير نموذج NARDL، إذ المتغيرات في الأجل القصير ذات معنوية إحصائية لأن (P-Value) أقل من (5%) باستثناء المتغير [DLNU(-2)] معنوي عند مستوى معنوية (10%)، مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل؛ ولكن المتغير [DLNU(-3)] غير معنوي إحصائياً، إذ إن قيمة (P-Value) أكبر من (5%) وبالتالي قبول فرض العدم بعدم معنوية المتغير ورفض الفرض البديل.

كما وتعد جميع المتغيرات معنوية في الأجل الطويل حيث قيمة إحصائية (T) أكبر من الجدولية، فضلاً عن قيمة (P-Value) أقل من (5%) مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل؛ فاذا زاد مؤشر مدركات الفساد بنسبة (1%) فسيؤدي إلى انخفاض البطالة بنسبة (0.39%)، وان انخفاض مؤشر مدركات الفساد بنسبة (1%) فسيؤدي إلى زيادة البطالة بنسبة (0.42%)، ويوضح اختبار التكامل المشترك للحدود (F-Bounds Test) والبالغة قيمته (18.671) فهي أكبر من جميع القيم العليا ولجميع مستويات المعنوية (10%، 5%، 1%)؛ مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل في وجود علاقة طويلة الأجل، كما وإن حصول أي اختلالٍ في الاجل القصير عن توازن الأجل الطويل فإن نموذج تصحيح الخطأ هو الذي يعيد التوازن وبسرعة (1.747-) فصلياً، مما يعني إن (174.696%) من عدم التوازن في صدمة الفصل الأخير سيتم تصحيحها في الفصل الحالي.

ويعد النموذج مقبولاً احصائياً، إذ تبلغ قيمة إحصائية (F) (15.325) وقيمة (P-Value) لها (0.000) وهي أقل من (5%) مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بمعنوية النموذج المقدر ككل، كما وتبين من الجدول (2) إن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي كما يؤكدها اختبار (Breusch-Godfrey) إذ تبلغ قيمة (P-Value) لـ(Obs*R-Squared) [$x2(2)$= 34%] وهي أكبر من (5%) وبالتالي قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل، فضلاً عن إن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة عدم ثبات التباين كما يثبتها اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) إذ أن قيمة (P-Value) لـ(Obs*R-Squared) [$x2(5)$= 78.3%] وهي أكبر من (5%) مما يعني قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل، فضلاً عن ذلك تتوزع بواقي النموذج توزيعاً طبيعي كما يثبتها اختبار (Jarque-Bera) حيث تبلغ قيمته (2.78) وقيمة له (P-Value) (0.249) مما يعني قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل، كما ويعد النموذج جيد التوصيف كما يظهرها اختبار (Ramsey RESET) (Ramsey Regression Equation Specification Error Test)، إذ بلغت قيمة إحصائية F له (1.45) وقيمة (P-Value) (23.5%) وهي أكبر من (5%) وبالتالي رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بكون النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة خطأ التوصيف، فضلاً عن ذلك إن معلمات النموذج مستقرة (Stable) كما يوضحها اختباري

(CUSUM & CUSUM-squared) إذ إن خط التقدير يقع بين حدي الثقة مما يعني قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل.

الجدول (2) نتائج تقدير نموذج (NARDL)

NARDL Model				
Dependent Variable: DLnU				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
DLNU(-1)	-0.330252	0.094349	-3.500328	0.0010
DLNU(-2)	-0.171509	0.094730	-1.810507	0.0761
DLNU(-3)	0.016052	0.090035	0.178289	0.8592
DLNU(-4)	-0.261256	0.086896	-3.006546	0.0041
DLNCPI_POS	2.073105	0.325250	6.373874	0.0000
DLNCPI_POS(-1)	-8.223160	1.139079	-7.219133	0.0000
DLNCPI_POS(-2)	10.37326	1.642237	6.316542	0.0000
DLNCPI_POS(-3)	-7.125063	1.069256	-6.663574	0.0000
DLNCPI_POS(-4)	2.212608	0.297383	7.440256	0.0000
DLNCPI_NEG	-2.553232	0.439283	-5.812274	0.0000
DLNCPI_NEG(-1)	5.901349	0.787360	7.495106	0.0000
DLNCPI_NEG(-2)	-7.245141	0.952718	-7.604705	0.0000
DLNCPI_NEG(-3)	5.598011	0.888306	6.301896	0.0000
DLNCPI_NEG(-4)	-2.439466	0.498250	-4.896070	0.0000
C	0.006060	0.019166	0.316196	0.7531
CointEq(-1)	-1.746964	0.196454	-8.892486	0.0000
Long-run estimates				
DLNCPI_POS	-0.394541	0.157236	-2.509233	0.0153
DLNCPI_NEG	-0.422722	0.161408	-2.618969	0.0116
C	0.003469	0.011068	0.313418	0.7552

Model diagnostics		
R-squared	0.808	
Adjusted R-squared	0.755	
F-statistic	15.325	(0.000)
Breusch-Godfrey	2.1576	(0.340)
Breusch-Pagan-Godfrey	9.7077	(0.783)
Jarque-Bera	2.7824	(0.249)
Ramsey RESET	1.4453	(0.235)

F-Bounds Test	**Asymptotic: n=1000**							
	%10		**%5**		**%2.5**		**%1**	
	Max	**Min**	**Max**	**Min**	**Max**	**Min**	**Max**	**Min**
	3.35	2.63	3.87	3.1	4.38	3.55	5	4.13
18.67080	**Finite Sample: n=80**							
	%10		**%5**		**%1**			
	Max	**Min**	**Max**	**Min**	**Max**	**Min**		
	3.465	2.738	4.07	3.288	5.044	4.558		

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى البرنامج الاحصائي (Eviews12).

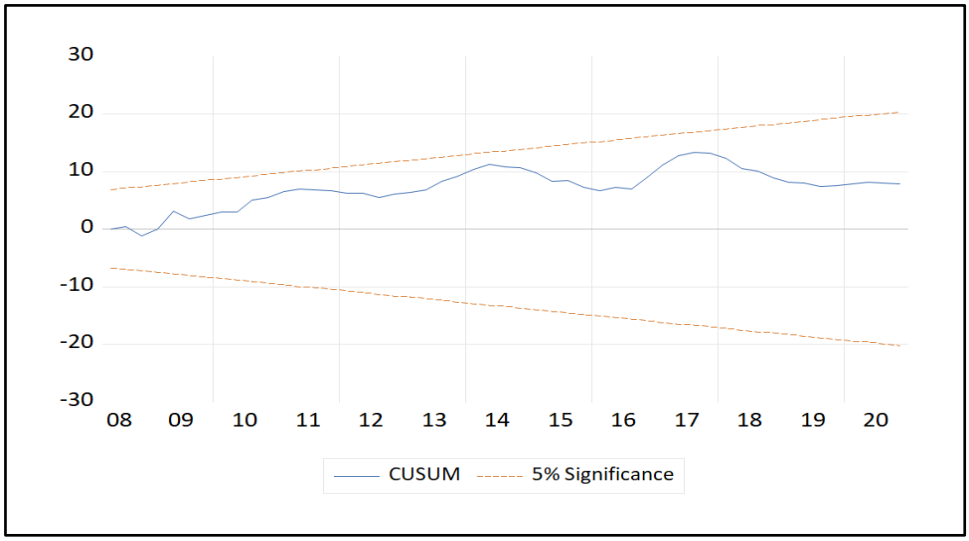

الشكل (2): اختبار CUSUM

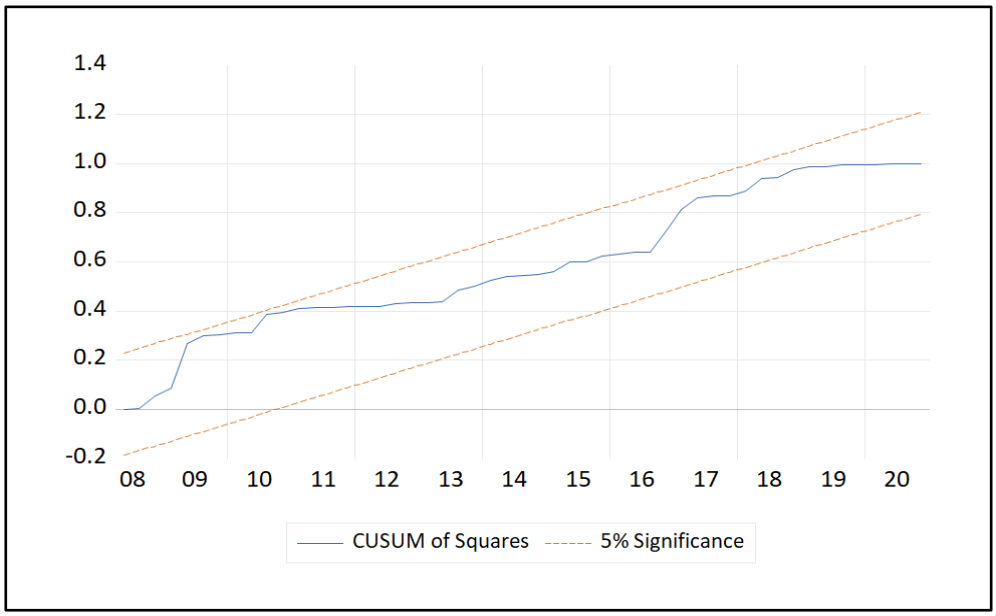

الشكل (3) اختبار CUSUM-squared

5. تقدير المضاعفات الحركية (The Dynamic Multipliers) لنموذج (NARDL):

يمكن أن نلحظ من الشكل (4) في أدناه إن حصول صدمة في الفساد (مؤشر مدركات الفساد) فإنها ستؤدي الى ارتفاع البطالة بنسبة (2.1%) بعد فصل واحد من الصدمة (ثلاثة شهور)، إلا أنها سرعان ما تنخفض في الفصل الثاني بنسبة (6.8%)، ولكنها في الفصل الثالث ستزداد البطالة لتصل ذروتها بنسبة (6.1%)، وتستمر البطالة في التقلب صعوداً وهبوطاً حتى تعود إلى حالة التوازن بعد أربعة عشرة فصلاً (ثلاث سنوات ونصف).

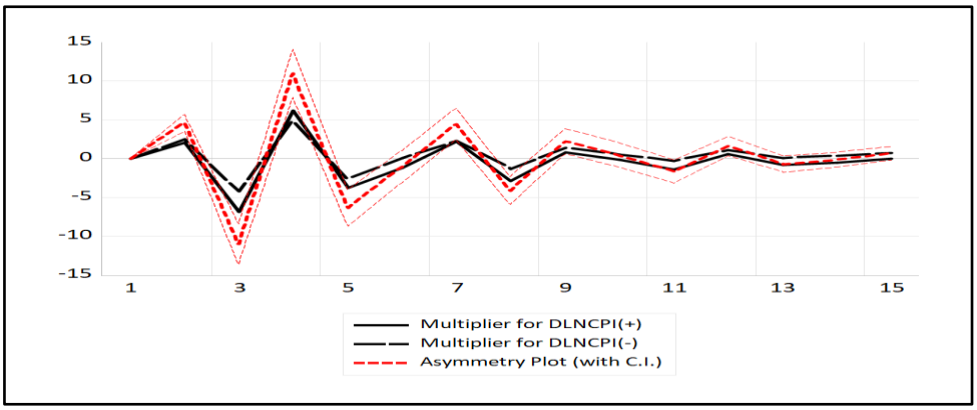

الشكل (4) المضاعفات الحركية (The dynamic Multipliers) لنموذج (NARDL)

خامساً: الاستنتاجات:

1. وجود علاقة توازنيه طردية غير خطية طويلة الأجل بين الفساد والبطالة في العراق.
2. إن زيادة مؤشر مدركات الفساد بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض البطالة بنسبة (0.39%)، في حين إن انخفاض مؤشر مدركات الفساد بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة البطالة بنسبة (0.42%).
3. هيمنة الطبقة الفاسدة على جميع مفاصل الاقتصاد العراقي سواء كانت قطاع عام أم خاص، الأمر الذي يجعل حصول صدمة في الفساد (مؤشر مدركات الفساد) فإنها ستؤدي الى تقلب معدلات البطالة صعوداً وهبوطاً حتى تعود الى حالة التوازن بعد أربعة عشرة فصلاً (ثلاث سنوات ونصف).

سادساً: التوصيات:

1. العمل على استقلالية القضاء ونزاهته وعدم خضوعه للضغوطات من قبل الفاسدين، فضلاً عن كشف ومحاسبة الأفراد المتورطين في قضايا الفساد.
2. إفساح المجال للأجهزة المختصة بمكافحة الفساد في العراق (هيئة النزاهة، المفتش العام، ديوان الرقابة المالية) مزيداً من الاستقلالية والحصانة، فضلاً عن الصلاحيات لتخفيف من حدة الضغوطات الخارجية عليها، فضلاً عن ذلك ضرورة التنسيق بين كافة الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد لحل مشكلات التداخل والتعارض في الصلاحيات الممنوحة لها.
3. التنسيق العالي بين الجهود المحلية والدولية في مكافحة الفساد والالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين الدول كمكافحة غسيل الأموال والجريمة المنظمة والتهرب الضريبي والجمركي فضلاً عن دعم وتمويل الإرهاب.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية:

1. إبراهيم، مصطفى محمود مصطفى، (2017)، إشكالية البطالة والفساد القيمي بالمجتمع المصري قيمة التعليم نموذجاً. مجلة آداب عين شمس، 45 (2).
2. الزبيدي، حسن لطيف كاظم والسعدون، عاطف لافي، (2006)، الفساد في العراق: جذوره وثماره المرة، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد 18.

3. الطالباني، محمد نجم علي، (2010)، الفساد أنواعه، ومظاهره، وأسبابه، وآثاره، وطرق معالجته في أقليم كوردستان - السليمانية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة سانت كلمنتس، إقليم كوردستان، السليمانية.
4. عبد اللطيف، عادل، (2004)، الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها: إطار لفهم الفساد في الوطن العربي ومعالجته، مجلة المستقبل العربي، السنة السابعة والعشرون، العدد 309، بيروت.
5. عليمات، خالد عيادة نزال، (2015)، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الأردن، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
6. كاظم، كامل علاوي، (2011)، البطالة في العراق: الواقع، الآثار، آليات التوليد وسبل المعالجة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.
7. مشعل، عبدالواحد، (2007)، المخاطر الاجتماعية والاقتصادية للفساد الإداري والمالي، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة العلمية التي أقامتها بيت الحكمة بالتعاون مع كلية الآداب، جامعة بغداد حول (الآثار الاجتماعية للفساد).
8. نصوري، فيصل أكرم وكزار، مصطفى حميد، (2014)، ظاهرة الفساد وتداعياتها على تفاقم مشكلة البطالة في العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 20(78).

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1. Apergis, N., Dincer, O. C., & Payne, J. E. (2010). The relationship between corruption and income inequality in US states: evidence from a panel cointegration and error correction model. Public choice, 145(1-2), 125-135.
2. Baker, Dean. (2007). "Wall Street Journal Gets German Unemployment Wrong". *The American Prospect*. Archived from the original on 30 September 2007.
3. Bouzid, B. N. (2016). Dynamic relationship between corruption and youth unemployment: empirical evidences from a system GMM approach. *World Bank Policy Research Working Paper*, (7842).
4. Charron, N. (2016). Do corruption measures have a perception problem? Assessing the relationship between experiences and perceptions of corruption among citizens and experts. European Political Science Review, 8(1), 147-171.
5. Katz, L. F., Krueger, A. B., Burtless, G., & Dickens, W. T. (1999). The high-pressure US labor market of the 1990s. *Brookings Papers on Economic Activity*, *1999*(1), 1-87.
6. Lebergott, S. (1964). *Manpower in economic growth: The American record since 1800* (p. 125). New York: McGraw-Hill.
7. Sulemana, I., & Kpienbaareh, D. (2018). An empirical examination of the relationship between income inequality and corruption in Africa. Economic Analysis and Policy, 60, 27-42.
8. Transparency International Organization. (2002). Transparency International Corruption Perceptions Index 2002. Press officer Jana. Berlin. Web site: www.transparency.org.

الملحق (1) معدلات البطالة في العراق (U) ومؤشر مدركات الفساد (CPI) للمدة (2003Q1-2020Q4)

Time	LNU	LNCPI
2003Q1	2.204892	0.803281
2003Q2	2.204483	0.797378
2003Q3	2.203664	0.785466
2003Q4	2.342436	0.767328
2004Q1	2.200795	0.742620
2004Q2	2.199154	0.732288
2004Q3	2.197513	0.736781
2004Q4	2.195872	0.755902
2005Q1	2.194232	0.788836
2005Q2	2.191650	0.801562
2005Q3	2.188120	0.794843
2005Q4	2.183632	0.768280
2006Q1	2.478173	0.898087
2006Q2	2.373701	0.669101
2006Q3	2.170230	0.614531
2006Q4	2.167771	0.556082
2007Q1	2.166331	0.493228
2007Q2	1.862253	0.431824
2007Q3	2.155504	0.372415
2007Q4	2.146032	0.315619
2008Q1	2.133757	0.262120
2008Q2	2.426587	0.239992
2008Q3	2.124633	0.251364
2008Q4	2.127927	0.295129
2009Q1	2.136416	0.367281
2009Q2	2.140778	0.409778
2009Q3	2.141067	0.426143
2009Q4	2.137287	0.417639
2010Q1	2.129391	0.383616
2010Q2	2.122882	0.378595
2010Q3	2.117787	0.403012
2010Q4	2.114127	0.454802
2011Q1	2.111919	0.529945
2011Q2	2.105493	0.581375
2011Q3	2.094765	0.612386
2011Q4	2.079596	0.624781
2012Q1	2.059783	0.619245
2012Q2	2.058189	0.604529
2012Q3	2.074900	0.580221
2012Q4	2.109025	0.545605
2013Q1	2.158845	0.499593
2013Q2	2.205308	0.468621
2013Q3	2.248758	0.454172
2013Q4	2.289486	0.456975
2014Q1	2.327743	0.476886

Time	LNU	LNCPI
2014Q2	2.355445	0.482015
2014Q3	2.373419	0.472589
2014Q4	2.382171	0.448188
2015Q1	2.381941	0.407681
2015Q2	2.377928	0.390107
2015Q3	2.370087	0.396697
2015Q4	2.358327	0.426984
2016Q1	2.342508	0.478906
2016Q2	2.351948	0.519541
2016Q3	2.385947	0.550128
2016Q4	2.442115	0.571523
2017Q1	2.516885	0.584291
2017Q2	2.564873	0.590745
2017Q3	2.589607	0.591008
2017Q4	2.592752	0.585083
2018Q1	2.574514	0.572860
2018Q2	2.559266	0.573956
2018Q3	2.547153	0.588326
2018Q4	2.538292	0.615413
2019Q1	2.532772	0.654209
2019Q2	2.536006	0.684839
2019Q3	2.547912	0.707994
2019Q4	2.568184	0.724167
2020Q1	2.596323	0.733684
2020Q2	2.616919	0.740762
2020Q3	2.630418	0.745454
2020Q4	2.637100	0.747791